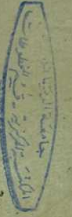


يبيع له المشتري النصف الاخر الى شهر وعلى ما في رسم البراءة
 من سماع عهبي فان مات الامة او اذ انة قبل السنة رجع
 البايع على المشتري في قيمة النصف الذي باعه منه ما يوم باعه
 لفواته بالموت بقدر ما يقع مما بقي من النفقة من جميع الثمن
 لان البايع باع نصف الوصيفة بما سمي من الثمن والنفقة
 على نصفها الذي لم يبعه في السنة ديناران فانفق عليه نصف
 السنة مما مات وحده ان يرجع البايع على المبتاع بنصف
 سدس قيمة النصف الذي باعه منه ما يوم باعه لفواته بالموت
 كان اقل من دينار او اكثر لو كان باع منه نصف الجارية
 بعشرة دنانير وعرض قيمته ديناران فاستحق نصفه
 لان ما بطل من النفقة تموت الوصيفة كاستحقاق بعض
 الثمن وهو عرض وقد قبله لا يرجع عليه بشئ وهو الذي
 ياتي على ما في العشرة لان القاسم في الذي يبيع الامة وقد
 اعتق لها ولد صغيرا واشترط نفقته على المشتري حتى يتغر
 ويسنغي عن امه فيموت قبل ذلك ان المشتري لا يتبع
 بشئ لانه انما يريد هذا الشرط كفاية مونة الصبي ولم يطلب
 به التزيد في الثمن وهو بعيد انتهى وبالله التوفيق
الفصل الثاني ما يؤول الى الاحلال بشرط من الشروط
 المشترطة في صحة البيع كشرط ما يودي الى الحمل وغرر في
 العقد او في الثمن او في المثلون الى الوقوع في ربا الفضل او
 في ربا النسا كشرط مسانورة شخص بعيده او شرط الخياراتي

مرة



مرة مجبولة او الى مرة زايله على ما قدره الشرع في السلعة المباعة
 او شرط تأجيل الثمن الى اجل محمول او شرط زيادة شئ محمول
 في الثمن او في المثلون فهذا النوع يوجب فسخ البيع على كل حال
 فانت السلعة او لم تنفق ولا خيار لاحد المتبايعين في امضائه
 فان كانت السلعة المباعة قائمة ردت بعينها وان فانت
 ردت قيمها بالحنة ما بلغت ويستثنى من هذا النوع مسئلة
 وهي البيع بشرط ان يسلف المشتري البايع او العكس فانه
 لا يجوز لانه يودي الى الجمل بالثمن فان وقع ذلك فالمشهور
 انه يفسخ ما دام مشروط السلف متمسكا به فان اسقط
 مشرط السلف شرطه صح البيع وسواء اخذ مشرط السلف
 السلف وغاب عليه ام لا على المشهور **وقال** يحون انما يصح
 اسقاط الشرط اذا لم يخذ مشرط السلف ما شرطه من السلف
 ويغيب عليه **واما** ان اخذ وغاب عليه فلا بد من فسخ ذلك
 ورد السلعة لانه قد تم ما اراده من السلف وهذا اذا كانت
 السلعة قائمة بيد المشتري فاما ان فانت فلا يفيد الاسقاط
 لان القيمة قد وجدت عليه حينئذ فلا بد من فسخه فان كان
 السلف من البايع فله الاقل من الثمن او القيمة يوم القبض
 ويرد عليه السلف وان كان السلف من المشتري فعليه الاكثر
 من الثمن او القيمة يوم القبض ويرد عليه السلف هذا مذهب
 المدونة وهو المشهور **وقاله** اما زري **وظاهر** اطلاق بن الخبي
 وغيره انه لا فرق بين ان يكون الاسقاط قبل فوات السلعة او بعد فواتها